الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العـــدل

24 سبتمبر 2019

بيـــان صحفـــي

******

نشرت وسيلة إعلام إلكترونية لهذا اليوم خبراً خاطئاً مفادُه أن وزارة العدل قدمت للمجلس الشعبي الوطني طلباً برفع الحصانة عن بعض النواب و أنها أعدت قائمة أخرى تتضمن عدة أسماء قصد إحالة طلب رفع الحصانة عنهم و عددهم ثلاثة عشرة (13) نائباً.

إن وزارة العدل تنفي نفياً قاطعاً هذا الخبر و تؤكد أن جميع الأشخاص المذكورة أسماؤهم في الخبر المنشور لم يكونوا موضوع أي إجراء من هذا النوع.

وزارة العدل

خلية الإعلام والإتصال

وزارة العدل
رئيس الديوان